

المحاضرة ال ثامنة: الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين:

يطلق الصهاينة على هجرتهم إلى فلسطين كلمة "عالياه" وهي كلمة عبرية مشتقة من "يعلو" والمهاجرون هم "عوليم" و"عالياه" العبرية لها عدة معاني منها الصعود إلى السماء، والصعود لقراءة التوراة في المعبد أثناء الصلاة والمعنى الثالث الصعود إلى "إرتسيسراييل" بفرض الاستيطان الديني، وعبر العهد القديم عن الذهاب إلى فلسطين بعبارة "الصعود إلى الأرض" ومنها كانت التسمية "عالياه" من العلاء، أما الذهاب إلى مصر فيعبر عنه "ب النزول إليها" وكانت الهجرة إلى فلسطين تتم لأغراض دينية كالحج ودراسة التوراة، كما كانت تتم لغرض الشفاء والتخلص من الفقر، كما كان كبار السن والكهول يهاجرون إليها لاعتقادهم في البركة التي تحل عليهم إذ هم دفنوا في أرضها واستخدمت الحركة الصهيونية المصطلح الديني لكنها أبعدته عن مدلوله الحقيقي، فلم يعد له بعد إيماني، بل أصبح يدل على حركة الهجرة الصهيونية من شرق أوروبا إلى فلسطين في العصر الحديث، ثم لاحقا من كل بلاد العالم نحو فلسطين، والاستيطان هو الدعامية الأساسية للمشروع الصهيوني لذلك حاولت الحركة الصهيونية أن تدفع اليهود إلى الهجرة وتوفير لهم أسبابها.

وكان عدد اليهود في فلسطين قبل أن تتدفق الهجرة عليها قليلا، وفي بداية القرن السادس عشر عندما ألحقت بالحكم العثماني، لم يتجاوز العدد الكلي لليهود في فلسطين 5000 إلى 6000 نسمة وارتفع هذا العدد عام 1867 إلى 400000 نسمة، ووصل إلى 450000 نسمة عام 1895، وعندما وصل السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) إلى السلطة كانت فلسطين فقيرة ومهملة، وبلغ عدد اليهود على وجه التقريب 24000 نسمة، استقروا في عدة مدن رئيسية خاصة المدن المقدسة القدس، الخليل، صفد، طبرية، بينما كان عدد العرب في القرن الأخير في فلسطين قد وصل نحو 300000 نسمة، أما في أواسط القرن التاسع عشر عدد اليهود في فلسطين وصل ما يقارب 11000 نسمة، وقد يحدث اختلاف بسيط في الإحصائيات بين المراجع، لكن قلة عدد اليهود مقارنة بالعرب والمسيحيين أكيدة.

ولم يكن مسموحا لليهود بفلسطين أوائل القرن التاسع عشر بالعمل في غير التجارة وحتى عام 1837 أيام الحكم المصري قوبل طلبهم بشراء الأملاك والأراضي الزراعية وغيرها بالرّفص، وفي عهد السلطان عبد الحميد العثماني (1839-1861) استطاع اليهود الغرباء امتلاك أول أرض في

فلسطين وكان ذلك عام 1854، وكانت بريطانيا في هذا الوقت تقوم بتشجيع يهود العالم على الهجرة تجاه فلسطين فقد صرح وزير الخارجية البريطاني عام 1854 اللورد "كلاريندون" أن فلسطين أرض بلا شعب، وهدفه من كلامه تشجيع الهجرة اليهودية لأنه وفي وقت سابق وفي عام 1840، شرعت في محاولة الضغط السياسي على السلطان العثماني لقبول مهاجرين يهود للسكن في فلسطين.

وخلال عام 1856 اشترى يهودي بريطاني أول بستان برتقال في فلسطين وقام "موشي مونتفيوري" الثري اليهودي الذي اشترى الأرض الفلسطينية بتقديم الأموال عام 1860 للقيام بأعمال البناء غرب القدس كنوانة لما سمي لاحقاً بالقدس الجديدة، وفي عهد السلطان عبد العزيز العثماني (1861-1876) منحت الحكومة العثمانية اليهودية أرضاً مساحتها 2600 دونم بالقرب من يافا، وبدأت المستعمرات اليهودية في الريف الفلسطيني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، خاصة بعد تعرض اليهود للمشاكل في روسيا مما اضطر الكثير منهم للهجرة، وبعد وصولهم قبلهم العرب كلاجئين ومضطهدين.

وبمساعدة أثرياء اليهود وضعت الأحجار الأولى للمستوطنات اليهودية، فبمساعدة مالية من الثري اليهودي "ادمون دي روتشيلد" أنشأ يهود فرنسا عام 1870 مدرسة زراعية قرب يافا قائمة على أراضي قرية يازور العربية، ولكن تلاميذها بعد تخرجهم هاجروا إلى مصر وأمريكا، وبتاريخ 8 أوت 1878، استقرت أفواج المهاجرين اليهود في أولى مستعمراتهم والتي تعرف "تكفا" أي مفتاح الأمل، في أراضي قرية ملبس العربية قرب يافا، واستعانت هذه المستعمرة الصهيونية بما قدمه اليهودي الثري روتشيلد.

وأشار إبراهيم خليل أحمد، إلى أن أول مستعمرة يهودية زراعية أنشأت في فلسطين يرجع تاريخها إلى عام 1880 وكانت بدائية ومتأخرة، فقد ابتاع الصهيونيون مستعمرة رفح لينقلوا إليها المهاجرين القادمين من روسيا ورومانيا وغيرها وكانت رفح قرية قريبة من فلسطين، وفي طور سيناء حيث نزل الإسرائيليون عند خروجهم من مصر، وقدم عام 1882 بضع العشرات من اليهود الروس النازحين من إقليم "خاركوف" للإقامة في فلسطين، ولم تقم السلطات الإدارية التركية المحلية بإعلام الباب العالي في اسطنبول كما لم يكن الأمر ملفتاً للانتباه بالنسبة للسكان المحليين العرب الذين طالما تعايشوا مع أقليات أجنبية أخرى كالأرمن والشركس وغيرهم،

ولكن هذه النواة تطورت لتصبح بالملايين لاحقا، عبر هجرة مدروسة استخدمت فيها الحركة الصهيونية عدة أساليب بين الترهيب والترغيب واستعداد بعض الحكومات لحمل يهود بلدانها على الهجرة، كما استعانت بعنصر التهويل والتباكي بعد الحرب العالمية الثانية، وصورت مذابح هتلر لليهود بصورة لا تخطر على بال أحد، لكسب التعاطف الدولي للاعتراف بها كحركة إنسانية منقذة "لشعب اليهود المضطهد"

ومرّت الهجرة بعد عام 1882 إلى غاية 1948 بمرحلتين رئيسيتين من 1882 إلى 1918 ومن 1919 إلى 1948، أي الهجرة زمن الانتداب البريطاني على فلسطين حين فتحت أفاق جديدة أمام الصهيونية في فلسطين وكانت موجتين من الهجرة قد تمتا في عهد السلطان عبد الحميد رغم وعيه لأخطار الصهيونية، والمقصود بهما هنا الموجة التي بدأت 1882 واستمرت إلى 1903، والثانية من 1904 إلى 1913 أي بعد نهاية حكم عبد الحميد بـ أربع سنوات.

لقد شهدت السنوات الممتدة من عام 1882 إلى غاية 1903 موجة من الهجرة، وضمت عددا وصل من 20 إلى 30 ألف مهاجر بمعدل 1000 مهاجر كل عام، وكانت الأكثرية الساحقة من المهاجرين من روسيا ورومانيا وبولندا بعد فشل اندماجهم في المجتمع، وكانت الموجة الأولى من الهجرة قد انطلقت من روسيا عام 1882، إثر قرار القيصر الروسي الإسكندر الثالث سياسة معاداة اليهود، متأثرا بوفاة والده محاولا الثأر له، وكان أبوه الإسكندر الثاني قد تم اغتياله سنة 1881 من طرف حركات ثورية روسية كان العديد من اليهود ضمن صفوفها في النضال، وكانت الغاية من هذه الحملة على اليهود تهدف إلى القضاء على الحركات الليبرالية وتقديمها للرأي العام على أنها ضد المجتمع الروسي المسيحي الأرثوذكس، ويذكر أن المهاجرين اليهود بعد وصولهم استقروا في القدس والخليل وصفد وطبريا.

وتمت هذه الهجرة المبكرة بمساعدة الجمعيات الصهيونية التي تأسست في روسيا، إذ في عام 1881 تشكلت جمعيتان مهمتان لتنظيم الهجرة إلى فلسطين الأولى "أحباء صهيون" في مدينة "مينسك" والثانية "جماعة بيلو" في مدينة "خاركوف" وأشرفت "جماعة بيلو" على هجرة الشبان اليهود الذين أسسوا أوائل المستوطنات في فلسطين عام 1882، وفي العام نفسه قدم عدد من يهود رومانيا، وأصبح عدد اليهود عند نهاية عام 1882 يقدر بحوالي 24000 نسمة، دون أن ننسى طيعا عدد من اليهود العرب على

قلتهم الذين كانوا في فلسطين مشكلين ما يسمى "اليهود المحليين"، وفي عام 1883، وصل عدد من اليهود من بولونيا، وفي عام 1884 تبرّع "ادموند دي روتشيلد" اليهودي الثري بخمسة ملايين دولار لشراء الأراضي وإنشاء مستعمرة "إيكرون" اليهودية، وفي عام 1886، وصل عدد من يهود بلغاريا وشرعوا في استصلاح الأراضي وزراعتها، ولم ينظر إليهم العرب كغزاة بل أفراد منعزلين يعيشون في فلسطين.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تضع قيودا على هجرة اليهود إلى فلسطين، إلا أن اليهود كانوا يصلون إليها على شكل حجاج بتصاريح مؤقتة ويبقون فيها بصورة غير شرعية، تحت حماية القنصليات الأجنبية في القدس ولاسيما البريطانية ثم الأمريكية لاحقا، ولم تجد هذه الموجة من اليهود الدعم من طرف الجمعيات الصهيونية فقط، وإنما حتى بعض الشخصيات الاستعمارية والأجهزة البريطانية مولتها على غرار صندوق تطوير الاستيطان في فلسطين الذي أسسه عام 1852 الكولونيل جورج جاوهر حاكم أستراليا والسير لورنس أوليفانت.

واستغل اليهود المهاجرون فساد الإدارة العثمانية وانتشار الرشوة بين رجالها، حتى شكلوا "حزب البقشيش" وشكل أحمد رشيد بك الذي عين متصرفا للقدس عام 1904، مثالا على الفساد فأيد التهجير اليهودي علانية، ولم يعبأ بالامتثال للقوانين العثمانية، ورغم أن السلطان عبد الحميد يتحمل جزءا من المسؤولية إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أنه وقف في وجه الصهيونية قدر استطاعته.

تمكن مهاجرو الموجة الأولى من اليهود من تأسيس عدة مستوطنات منها مستوطنة أرتوف (Artuf) في جبال يهوذا والتي أسسها يهود بلغاريا وهي من أولى خطوات الاستيطان اليهودي في فلسطين، ويمكن ملاحظة ست مستوطنات قطنتها حوالي 200 (مائتي عائلة) منذ عام 1883 واتبعوا نظام الملكية الفردية، ولم يكن الاستيطان الصهيوني في هذه المرحلة سهلا إذ واجهت المستوطنات الزراعية أزمة كادت تقضي عليها تماما فقلة التجربة والقرب من المستنقعات الموجودة، وانعدام الأمن، وقلة الوسائل كلها عوامل أدت إلى تدهور الوضع، بالإضافة إلى أن الإدارة العثمانية كانت تفرض على المستوطنين دفع الضريبة المعروفة بالعشر التي تعادل 13% من الدخل العام. وكان المستوطنون يجهلون أساليب الزراعة، ولم يتمكنوا من تحمل الطقس، وتعرضوا للأمراض خاصة الملاريا، وواجهتهم مشكلة قلة المياه

الصالحة للشرب، ولم ينفعهم في هذه المرحلة إلا ذلك الدعم والمعونة التي قدمها الرأسماليون اليهود، على رأسها مساعدة "إدموند دي روتشيلد" الذي يمكن أن نقول أنه أنقذ المستعمرات الأولى من الانهيار، فمن حسن حظ المستوطنين الأوائل أنهم وجدوا هذه الشخصية الباريسية التي اهتمت بمصيرهم، فقد أرسل البارون بعثة من الخبراء لدراسة الوضع، وقدم الدعم للمستوطنات القائمة، كما أنه أنشأ مستوطنة جديدة لليهود الروس هي مستوطنة "إكرون" (Ekron)، واعتماداً على تقارير الخبراء استبدل زراعة الحبوب بزراعة الكروم في المستوطنات إذ استقدم شجيرات الكروم ذات الجودة العالية من فرنسا، وقام ببناء دهاليز كبيرة بمستوطنة ريشون لحفظ الخمر وجهازها بأفضل التجهيزات، وأقام دهاليز أخرى أصغر منها بمستوطنة زيشرون.

وهكذا كانت المستوطنات التي أقيمت ذات طابع رأسمالي تقليدي مثل اليهود فيها أرستقراطية زراعية صغيرة، استغلت العمال الأجراء من اليهود والعرب، وبالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر، لم يرحب اليهود الأهالي القدماء الذين كانوا في فلسطين المتدينين بالوافدين الجدد، وأثيرت عدة مشاكل دينية بين الطرفين. كما طرحت مشكلة الاعتماد على الفلاح العربي لخبرته وقدرته على تحمل المناخ، ويبدو أن مساعدات البارون دي روتشيلد لم تخل من المشاكل رغم النجاح الذي حققه، إذ كان قد فرض على الاقتصاد الريفي اليهودي اتجاهها معيناً، وحرّم المستوطنين من فرصة المبادرة، وكان منتج الخمر رغم أنه لا يباع هناك يتم شراؤه بثمن أعلى من سعر السوق لتمنح فرصة للمستوطنين للتحصيل المادي من أجل العيش، وبذلك أصبح مبدأ المساعدة دائم، وباستثناء مستوطنات "ريهو فوت" و"بطاح-تيكفا" و"كاستينيا"، أهمل المستوطنون الصهاينة العمل العادي للمزارع واقتصروا فقط على زراعة الكروم، التي تنقل اليد العاملة العربية، وينتهي الأمر أن يشتري اليهودي الحليب والبيض والخضر من الفلاحين، ووصف ابن غوريون أولئك المهاجرين الأوائل "بأنه كانت تنقصهم الثقافة السياسية و الفكرة الواضحة"، ومن المعروف أن سبب هذه الموجة الأولى من الهجرة في معظمها يرجع إلى اضطهاد اليهود في مجتمعاتهم أكثر مما يعود إلى الأمان الصهيونية لدى يهود أوروبا الشرقية وروسيا، وجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الجماعات السابقة الذكر من المهاجرين وصل إلى فلسطين في هذه المرحلة أيضاً حوالي 450 من يهود اليمن الذين ساعدتهم السلطات البريطانية وهجرتهم عن طريق عدن، واستقروا بعد وصولهم في يافا، وتم

شراء نحو 350 ألف دونم من الأراضي وتم توطين 10 آلاف يهودي في عدد من المستوطنات الزراعية.

ورغم أن جزءاً من موجة الهجرة الأولى قد تم قبل تبلور الأفكار الصهيونية العالمية إلا أن جهود الرأسماليين اليهود وجمعيات أحباء صهيون وغيرها كانت واضحة، فهذه الأخيرة عقدت مؤتمراً عام 1884 برئاسة ليون بنسك، وأسفر عن تأسيس جمعية لدعم المستعمرات اليهودية في فلسطين، وأسست الصهيونية بعدها لجنة الاستعمار وكذلك المصرف الاستعماري اليهودي والصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي، وتم عام 1908 إنشاء مكتب فلسطين ليكون مسؤولاً مباشرة على استعمار الأراضي وتوطين اليهود، وكلها مؤسسات دعمت الاستيطان والهجرة في فلسطين.

ومولت جمعية بني موشيه وجمعية بيكا التي ظهرت لاحقاً عمليات الهجرة والاستيطان في فلسطين وازدادت المستعمرات الصهيونية من حيث العدد على أرض فلسطين، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1900) ارتفعت في الريف إلى 22 مستعمرة معظمها في السهل الساحلي وفي الجليل والقدس والأغوار، ولكن العنصر الأساسي وهو العمال اليهود لم يكن متوفراً بما فيه الكفاية، وقد سدّ هذا النقص بطلائع الهجرة الثانية التي وصلت إلى فلسطين ما بين 1904 و 1914 ويعتبر أفرادها من أكثر اليهود تعصباً، وضمت عدداً يتراوح بين 35 و 40 ألف يهودي، بمعدل 3000 مهاجر سنوياً معظمهم من العمال الروس، وممن كان يعيش في مدن صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الصفوة التي قادت الكيان الإسرائيلي على غرار "بن جوريون" و"إشكول" كانوا أعضاء في الموجة الثانية للهجرة، وكانت هذه الموجة مشبعة بأفكار الصهيونية العمالية المطالبة بالاعتماد على النفس، وممارسة العمل اليدوي، وإبراز الشخصية والهوية اليهودية.

وعمل مهاجرو الموجة الثانية على تكوين مستعمرات جماعية تتبع الأسلوب الاشتراكي في فلسطين عرفت بالكيبوتز وبنيت على مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية، وكما نشأت مستعمرات الكيبوتز كانت هناك التعاونية "الموشافاه" في محاولة من الحركة الصهيونية تجنب الخطأ الأول الذي قامت فيه المستعمرات على أساس الملكية الخاصة، فكانت المحاولة هذه المرة لإيجاد نوع من الإشراف المركزي الصارم على حركة الاستيطان، ووضع قيود على حرية المهاجرين، ومع نهاية موجة الهجرة الثانية بسبب قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 وصل عدد اليهود في فلسطين

حسب المصادر الصهيونية إلى حوالي 75 ألف يهودي، ووصلت مساحة الأراضى التي امتلكوها إلى 417 ألف دونم، وأصبح لديهم في عام 1914 حوالي 47 مستعمرة منها 26 في السهل الساحلى و 12 في الجليل و 2 في القدس و 6 في الأغوار وواحدة في مرج بنى عامر، وبلغ عدد يهودها 11990 يهوديا، وكانت جل الأراضى التي اقتناها اليهود بفلسطين حتى وعد بلفور عام 1917 عن طريق الملاكة الغائبين ومن الدولة، أما الأراضى التي باعها المزارعون الفلسطينيون فلم يبلغ مجموعها سوى 7% من جملة الأراضى التي بيعت إلى ذلك الحين، وتضرر المزارع الفلسطينى نتيجة الاستيطان الزراعى الصهيونى كما سنوضحه لاحقا.

وأمام هذه الموجات من الهجرة تفتن العرب لخطرها وللأطماع الصهيونية فى فلسطين، التي بدأت تنكشف يوما بعد يوم، فكان لأبناء فلسطين نشاط مبكر فى مواجهة المشروع الصهيونى، وأولى الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين الفلسطينيين والصهاينة كانت عام 1886، وقاموا بتقديم العرائض للسلطات العثمانية، ومنذ عام 1891 راسل زعماء العرب الباب العالى متذمرين من شراء اليهود للأراضى وتخريب التجارة العربية وإدخال السلاح سرا إلى البلاد، كما نشطت الصحف فى إظهار الخطر الصهيونى مثل جريدتى الكرمل، وفلسطين، وحتى المصلح المعروف محمد رشيد رضا اللبناى المقيم فى مصر ومن خلال مجلة المنار كان له دور فى تسليط الضوء على القضية، كما برز من رجال فلسطين كوكبة تحدثت عن خطر الصهيونية مثل يوسف ضيا الخالدى، وسليمان التاجى الفاروقى وغيرهم.....

وشهد عام 1905 ظهور حركة وطنية عربية مضادة للاستيطان الصهيونى برئاسة عربى مسيحي من القدس يدعى "نجيب عازورى"، واستقوى اليهود ببعضهم وبأسلحتهم، وحسب بعض الشهود فإنهم فى عام 1907 كانوا مسلحين بالسكاكين والبنادق ويعاملون العرب بشيء من العجرفة والاحتقار، وحدثت اشتباكات فى المدن الرئيسية عند نهاية عام 1907، ومع نهاية عام 1914 ومن أصل 700000 عربى وصل عدد اليهود إلى 75000 يهودى، ومع أن هناك تفاوت فى الإحصائيات بين المراجع إلا أنها تتفق على أن عدد اليهود تضاعفت خلال هذه الفترة وتضاعفت مستوطناتهم، التي يدعون لاحقا أنهم امتلكوها بثمن غال، لكن حقيقة الأمر فإن طريقة شرائهم للأراضى كانت بالحيلة والسلب، وكل ما اشتروه لم يشكل إلا نسبة ضئيلة من المساحة التي سيطروا عليها لاحقا.

ومن جهتها الدولة العثمانية التي كانت حاضرة خلال موجة الهجرتين الأولى ولتيتين، حاولت منع الهجرة اليهودية نحو فلسطين بعد أن تفتنت إلى التجاوزات التي فعلوها، من خلال إصدار بعض القوانين على غرار المنشور الذي قامت بتعميمه في 29 تشرين الثاني 1900 على جميع مصرفيات الدولة العثمانية وجاء فيه: "إن الدولة العثمانية لا تسمح أبدا في أي حال من الأحوال ولا لسبب من الأسباب بتوطين اليهود في الأراضي المقدسة وقد بلغ هذا القرار لجميع سفراء الدول والقنصليات الأجنبية بواسطة وزارة الخارجية، مرفقا بالتعليمات الخاصة بزيارة اليهود لأراضي فلسطين، وهي القرارات التي أقرها مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ في 5 تشرين الأول عام 1900، وصدرت إرادة مقام الخلافة بتنفيذها، والتي نرفق لحضرتكم صور منها لمراعاة تطبيق موادها في الولاية وملحقاتها."

لكن جهود الدولة العثمانية كانت تصطدم بفساد جهازها الإداري وانتشار الرشوة وضغوطات الدول الكبرى في حماية الصهيونية، فقد قام سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالضغط على الحكومة العثمانية، حيث أجبروها على إلغاء تلك الإجراءات كما وفروا الحماية لليهود، وربما لو لم تتخذ السلطات العثمانية هذه الإجراءات لكانت فلسطين قد أغرقتها موجات الهجرة الصهيونية في ظرف قصير، إذ أن عدد اليهود الذين تركوا روسيا القيصرية وبولندا والنمسا ورومانيا في الفترة ما بين 1882-1914 والتي تغطي الموجتين الأولى من الهجرة بلغوا حوالي مليونين و 367 ألف، إلا أن عدد من استطاع الهجرة منهم إلى فلسطين بلغ نحو 55 ألف أي ما نسبته 2.32% بينما هاجرت الأغلبية الساحقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وأمريكا الجنوبية، وهذا يدل على نجاح نسبي للسلطات العثمانية في الحد من الهجرة اليهودية نحو فلسطين، والتي زادت من تضيق الخناق عليها خلال فترة الحرب، فانخفض عددهم مع نهايتها إلى نحو 55 ألف فقد وقف اليهود خلال فترة الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية، وخرج من كان يحتمي منهم بنظام الامتيازات مع من خرج من الأجانب أثناء الحرب.

لقد كانت الدولة العثمانية غارقة في مشاكلها ولم تستطع أن تقدر خطورة الهجرة بالقدر الكافي، ورغم أنها حاولت إيقافها إلا أنها لم تنجح كما يتطلب الأمر، واكتفت برفض إعطاء الصفة الرسمية للوجود اليهودي الدائم بفلسطين، بينما اجتهد الصهاينة وحلفائهم في تعزيز مكتسباتهم وإنشاء المزيد من المؤسسات الداعمة للاستيطان وشراء الأراضي، وظهرت

ما يسمى "رأس المال الوطني اليهودي" وساهم أحد الصهيونيين الأمريكيين في عام 1907 بإيجاد مؤسسة لجمع التبرعات من المجتمعات اليهودية عبر الأطلس، كما أنشأت في العام نفسه "شركة تطوير الأرض الفلسطينية" من أجل القيام بالعمليات المالية ومساعدة المستوطنين الصهاينة في ميدان الزراعة.

وعندما حان وقت خروج العثمانيين من فلسطين كانت الصهيونية قد خطت عدة خطوات جادة وفعالة ويمكن حصر المستعمرات اليهودية في فلسطين خلال العهد العثماني بصورة عامة كما يلي:

- بني اليهود ثلاث قرى خلال الحرب العالمية الأولى وهي نحلات يهودا عام 1914 في ظاهر وادي حنين، وكفار جلعادي عام 1916 وتقع جنوب المظلة، ومستعمرة إيليتهاشحر عام 1918، أقيمت مكان قرية عربية باسم نجمة الصبح.

- في عام 1886 قام اليهود المهاجرون بمهاجمة العرب وطردهم من قراهم ومدنهم في الخضيرة وملبس، مما خلف مواجهات بين العرب واليهود، وردت الدولة العثمانية بفرض قيود على الهجرة اليهودية نحو فلسطين.

- أسس اليهود مستعمرة (كنيرت-أوب) على بلدة الضبرة العربية العريقة تاريخياً.

- أقيمت مستعمرة هشمارهايرون بجانب جسر بنات يعقوب.

- أقيمت مستوطنة "نس صونا" على أنقاض بلدة وادي حنين العربية العريقة.

- أقيمت مستعمرة "زكرون يعقوب" على أنقاض بلدة بيت زمارا العربية العريقة.

وحملت المستعمرات اليهودية التي أقيمت في العهد العثماني أول الأمر اسم البقعة العربية التي أقيمت عليها، أو إضافة كلمة يهود أو "كبانية" للقرية العربية المجاورة، وتمكنت موجات الهجرة من اليهود الأشداء المتشبعين بالحماسة لفكرة الوطن القومي من الوصول إلى فلسطين، وأوجدوا حركة عمالية واسعة وأسسوا مستعمرات قوية وزادوا قوة للمستعمرات الضعيفة.

انتهت الحرب العالمية الأولى وتغيرت الظروف والأحوال واستقبلت فلسطين التي أصبحت تحت السيطرة البريطانية موجة الهجرة الثالثة، و التي استغرقت السنوات 1919 إلى 1923 ولم تكن هناك هجرة أثناء الحرب، وضمت موجة الهجرة الثالثة حوالي 35 ألف يهودي.

وسارت الهجرة الثالثة على إستراتيجية توسعية في انتقاء المستعمرات الجديدة، وحثت على طرد اليد العاملة العربية ومقاطعتها في المشاريع الصهيونية، فقد بدأ الغزو الصهيوني بأخذ طابعا منظما ودقيقا في عدة أمور منها انتخاب عناصر المهاجرين وإعداد المساكن والمزارع لا ستقبالهم، وتوفير الأعمال لهم وتلقيهم العنصرية باضطهاد الآخرين وبناء ما يشبه المعسكر، ولجأ الصهاينة لحماية أنفسهم ومنشأتهم بتشكيل منظمة الحراس اليهود التي عرفت باسم "هاشومير" وكان بن غوريون عضوا في هذه المنظمة، وبعد صدور وعد بلفور عام 1917، أصبحت مهمة الدفاع عن المستعمرات تقع على عاتق الجالية اليهودية بأجمعها في فلسطين المسماة "اليشوف".

انتهت الحرب العالمية الأولى، وتغيرت الأحوال والظروف وأصبحت فلسطين تحت السيطرة البريطانية واستقبلت موجة الهجرة الثالثة، والتي استغرقت السنوات 1919 إلى 1923، وضمت حوالي 35 ألف يهودي أغلبهم من روسيا وبولندا من أبناء الطبقة العاملة المتأثرين بالفكر الاشتراكي ، فأسسوا الكيبوتسات والهستدروت، وتعدّ الموجة الثالثة من الهجرة استمرارا لسابقتها وضمت من بين أعضائها الزعيمة الصهيونية جولدا مائير، ووصل معدل الهجرة فيها إلى 8 آلاف مهاجر سنويا، وبالإضافة إلى روسيا ورومانيا وبولندا وصلت أعداد صغيرة من لتوانيا وألمانيا والولايات المتحدة ، وعرفت هذه الهجرة آفاقا جديدة فتحها لها الانتداب البريطاني، فقد أدمج وعد بلفور بصك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي نصت المادة السادسة منه على أن الإدارة البريطانية سوف تلزم بتسهيل الهجرة اليهودية، وبشروط مناسبة وسوف تقوم بتشجيع الاستيطان على الأراضي بالتعاون مع الوكالة اليهودية، كما نصت المادة السابعة على ضرورة تسهيل إعطاء المهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية.

وازدادت آمال الصهاينة خلال هذه الموجة في إقامة الوطن القومي في فلسطين خاصة مع حصولهم على وعد بلفور، وانهيار الدولة العثمانية واستمرار عملية الملاحقات ضدهم في بعض البلدان الأوروبية خاصة في

بولندا ورومانيا، كما ظهرت حركة الطلائعيين "هجالوتس" والتي قام بتنظيمها يوسف ترومبلدور في روسيا والتي حضرت 6 آلاف مهاجرا للهجرة إلى فلسطين، ورغم ذلك التحضير إلا أن الاستيطان الصهيوني استمر في تكرار بعض ما اعتبروه خطأ، كالأستعانة باليد العاملة العربية في حقولهم ومزارعهم، كما مال بعض اليهود إلى العمل في تخصصات أخرى غير الزراعة وأرادوا إقامة مصالح خاصة بهم، فلجأ بعضهم إلى البناء ومد الشوارع، وفي هذه الظروف بالذات نشأ الهستدروت عام 1920 وكانت البداية في حيفا، إذ تم إنشاء مكتب للأشغال العامة والبناء لأجل استيعاب العمال اليهود في المصالح المختلفة، وظهرت عدة مستوطنات منها عين حارود، وبيت ألفا وياجور وتل يوسف وغيرها، وحدث اندماج المهاجرين في الكيبوتزات والموشاف وأدخلت الهجرة شكلا جديدا للاستيطان الزراعي الصهيوني في فلسطين سمي الموشاف عوف ديم، أي قرية العمل وهو عبارة عن قرية صغيرة زراعية ذات طابع تعاوني، وبلغ عدد المستوطنات التي بنيت في هذه المرحلة حوالي 24 مستوطنة قاربت مساحتها 173400 دونم، لكن أكبر خطر واجه هذه الهجرة عام 1923 ما أدى إلى نهايتها، وذلك أن الامتيازات التي تحصلت عليها من حكومة الانتداب لمد الشوارع وإقامة المباني العامة انتهت، فحدثت هجرة معاكسة من فلسطين إلى خارجها وعلى وجه الخصوص باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كانت الهجرة اليهودية الثالثة مميزة عن سابقتها كونها وقعت في ظروف سياسية جديدة، فالسلطات البريطانية سعت جاهدة لتحقيق فكرة "الوطن القومي اليهودي"، وإعداد فلسطين لاستيعاب المهاجرين الصهاينة، فانتدابها مجرد مرحلة انتقالية ريثما يصبح الصهاينة قادرين على إقامة "دولتهم" فوفرت كل العناية للمهاجرين ومنحتهم فرصا لإقامة المشاريع الصناعية والتجارية، وأصدرت جملة من القوانين لمساعدة المهاجرين على غرار ما أصدرته بتاريخ 1920/08/26 وهو قانون للهجرة وتسهيل عودة اليهود الذين كانوا قد خرجوا من فلسطين أثناء الحرب، ولم يضع هذا النظام أي قيود على دخول اليهود لأغراض دينية، ولا على دخول عائلات اليهود وأقاربهم المقيمين في فلسطين، وخولت المنظمة الصهيونية بموجبه صلاحية إحضار 16500 يهودي آخر سنويا على شرط أن تكون مسؤولة عن إعالتهم مدة سنة، وارتبطت الهجرة في هذه المرحلة بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بتطبيق نظام النصاب (كوتا quota) و العدد المصرح به لأعضاء فئة اجتماعية أو قومية بالهجرة، وهذا ما جعل

أبواب الولايات المتحدة الأمريكية مغلقة نسبيا في وجه اليهود، فتحوّلت وجهتهم نحو فلسطين.

وكان معظم المهاجرين قادمين من شرق أوروبا وبولندا ودول بحر البلطيق وحملوا معهم أفكارهم، وأثر التغييرات الاجتماعية والدستورية و العالمية، فكان لهذه الهجرة دور هام على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فوضعت أسس المؤسسات العمالية والسياسية على غرار الوكالة اليهودية، و الهستدروت والمنظمات الإرهابية على رأسها الهاغاناه، واستفادت من خدمات الصندوق التأسيسي (الكيرن هايسود) الذي أنشأته المنظمة الصهيونية عام 1920، وهو مختص بإقامة المستوطنات وإنشاء المنازل و المدارس، بينما ركز الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) جهوده للحصول على الأراضي وزراعتها.

لقد جمع الصندوق القومي اليهودي بين عامي 1903 و 1935 أكثر من أربعة ملايين جنيه، مما سمح له بشراء 31000 هكتار من الأراضي، خاصة في منطقة حوض أسدرلون، ومن جهة أخرى جمعت مؤسسة كيرن هايسود بين عام 1921 و ربيع 1935 مبلغ 5400000 جنيه إسترليني، وهو مبلغ ذو قيمة كان نتاج التبرعات الطوعية، إن مسؤولية شراء الأراضي واستيعاب المهاجرين اليهود وتوجيه التعليم وغير ذلك من الأمور الضرورية للمستوطنات كانت تقع على عاتق هذه المؤسسات المالية.

استمر تدفق موجات الهجرة على فلسطين وشكلت السنوات من 1924 إلى 1931 تقريبا موجة الهجرة الرابعة والتي سميت أيضا هجرة "جدا بسكى" نسبة إلى رئيس وزراء بولندا المعروف بمعاداته لليهود واليهودية، وقد صبت حوالي 82 ألف يهودي أغلبهم من روسيا وبولندا، ووصل أيضا قسم من يهود رومانيا واليمن والعراق، وكان جزء كبير من هذه الهجرة من الطبقة الوسطى، أي رجال تجارة وصياغة وأصحاب حرف ومهن متنوعة، وجلب المهاجرون معهم عائلاتهم وبعض أغراضهم ورؤوس أموالهم التي استغلوها لإقامة بعض المشاريع الصغيرة.

واستمر الدعم البريطاني للهجرة اليهودية في تحدّ لكل الفلسطينيين و العرب وكل التقارير واللجان المختلفة التي تشكلت للتحقيق وأوصت بالحد من الهجرة، ولم تقم بريطانيا إلا بذلك التعديل في 25 سبتمبر 1925 ليحدد بطريقة أدق المهاجرين من الطبقة الوسطى، ومعظم المهاجرين من بولندا ورومانيا والشرق الأوسط، وساهمت الهجرة الرابعة في زيادة عدد اليهود

في فلسطين، وتمركزوا في مختلف المدن، وبدرجة أكبر في تل أبيب التي شكلت أول مدينة عبرية، إذ ارتفع عدد سكانها من 16 ألفاً إلى حوالي أربعين ألفاً خلال مدة زمنية قصيرة، وطوّرت الشوارع والطرق وأقيمت مباني جديدة وفتحت مؤسسات تعليمية وأقيمت مجتمعات تجارية كبرى في المدن العبرية أو المختلطة مثل القدس وحيفا، فقد أسهمت طبيعة المهاجرين الجدد الذين امتهنوا التجارة والحرف وعزفوا عن العمل في الزراعة في تعمير المدن التي أصبحت تعج بالحوانيت بحيث اشترك كل خمس عائلات في حانوت، وطرحت عدة مشاكل في التجمع الصهيوني فقد عاش أفراد هذه الموجة منعزلين عن غيرهم، كما كانت طموحاتهم في الوصول إلى تحقيق مصالحهم الخاصة سبباً في اصطدامهم برجال التيار الاشتراكي والتعاوني، لذا لم تنظر مجموعة الهجرة الثالثة بعين الرضا والارتياح إلى مجموعة الهجرة الرابعة، لأن نهجهم في الحياة العملية في فلسطين مختلف عنهم.

ووصف زعماء الصهيونية هذه الهجرة بالفشل والإخفاق، فقد كان الوضع الاقتصادي سيئاً مما جعلها أداة ضغط على الحركة الصهيونية، واستغلها الزعيم الصهيوني جابوتنسكي لانتقاد الحركة الصهيونية وأسلوبها البطيء في إعلان الدولة اليهودية على كل أراضي فلسطين تحت الانتداب بالإضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفي حين بلغ تدفق المهاجرين ذروته عام 1925 فوصل عددهم إلى حوالي 33 ألف مقابل 13 ألفاً عام 1924، لكن بعد ذلك انخفض العدد مرة أخرى إلى حدود 13 ألف عام 1926، ثم بدأت الهجرة بالتراجع منذ عام 1927 بسبب الصعوبات الاقتصادية، فشهد عام 1927، انخفاضاً في عدد المهاجرين إلى ثلاثة آلاف ثم إلى ألفين فقط عام 1928، وفي هاتين السنتين زاد عدد النازحين عن عدد المهاجرين واضطرت الوكالة اليهودية إلى دفع تعويضات بطالة لليهود العاطلين عن العمل، وأقامت بعض المشاريع للمهاجرين الجدد بمساعدة أموال جمعت من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وظل الانخفاض واضحاً في عدد المهاجرين بين 1929 و 1930 ثم انخفض إلى نحو أربعة آلاف مهاجر عام 1931، لقد خيبت هذه الأرقام الآمال الصهيونية فمن المستحيل على اليهود اللحاق بالعرب الفلسطينيين من حيث العدد، فالعرب يتوالدون بكثرة ولأول مرة حدثت الهجرة المعاكسة بقوة حيث فاقت نسبة الذين خرجوا نسبة الذين دخلوا فلسطين.

ويعلل الصهاينة إخفاق هذه الهجرة إلى زيادة عدد البطالة في فلسطين

، والأزمة الاقتصادية، ورفض المهاجرين حياة الزراعة وتمسكهم بالعيش في المدن، ومن الممكن أن السبب الحقيقي راجع إلى ازدياد حركة المقاومة العربية الفلسطينية ضد المهاجرين الصهاينة خلال هذه الفترة، أما الأزمة الاقتصادية فكانت أزمة دولية عمت النظام الرأسمالي، وجدير بالذكر أنه رغم الضغط الذي كان يعيشه المسلمون إلا أنهم تصدوا بكل قوتهم للسياسة البريطانية والهجرة اليهودية من خلال الإضرابات والانتفاضات وقاطعوا الانتخابات كما حدث سنة 1923 حين قاطعوا انتخابات المجلس التشريعي، كما قاموا بإضرابات يافا عام 1924، أثناء احتفال اليهود بعيد المسافر، وإضرابات مارس عام 1925 احتجاجا لزيارة بلفور لفلسطين، ووقعت عام 1929 ثورة البراق، وشهد عام 1933 مظاهرات أيضا.

رغم فشل الهجرة إلا أن المستوطنات اليهودية في فلسطين شهدت تغيرات كثيرة، وتطورات هامة فقد حظيت كل المستوطنات والمدن العبرية على الكهرباء التي يسّرت لليهود إقامة المصانع المختلفة، كمصانع النسيج و الغزل وصناعة الأغذية والمواد الطبية والصحية والأثاث، وازدادت مساحات الأراضي المخصصة لزراعة الحمضيات لتنافس الجمعيات العربية المعروفة بالجودة، وأظهر أبناء الهجرة الرابعة ميلا ثقافيا لإصدار الجرائد والمجلات وإنشاء مسرح عبري في تل أبيب، وافتتاح الجامعة العبرية في القدس لتكون أول جامعة عبرية مستقلة في فلسطين تهتم بالدراسات العليا، وتجدر الإشارة إلى أن مع انتهاء موجة الهجرة الرابعة بلغ عدد اليهود الموجودين في فلسطين 174000 منهم 30 ألفا من اليهود القدامى المحليين، وخلال خمسين عاما من الهجرة يمكن القول أن كل عام هاجر 2500 يهودي من مجموع يهود العالم الذي بلغ آنذاك 16 مليونا، وبلغ عدد المستوطنات في هذه المدة حوالي 39 مستوطنة قاربت مساحتها 999100 دونم.

الموجة الخامسة من الهجرة زمن الانتداب امتدت من 1932 تقريبا ضمت حوالي 265 ألف يهودي، وهو أعلى رقم بلغته أفواج المهاجرين زمن الانتداب، وعرفت هذه الفترة باستفحال النازية ووصول قادتها إلى السلطة، لذا كانت غالبية المهاجرين من بولندا وألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا، فشملت بذلك أماكن متعددة من أوروبا، حيث فرّ اليهود من ميادين القتال بعد أن قاموا بتصفية أعمالهم وتحويل أموالهم فامتازوا بحالة اقتصادية ميسورة وخبرة في الأمور الاقتصادية.

وساهمت النازية في ازدياد الهجرة بالإضافة إلى سلطات الانتداب

البريطانية التي سهلت عمليات إقامة المستوطنات اليهودية بعد شراء الأراضي بطرق مشبوهة أو الاستيلاء عليها، ورغم أنه بعد إعلان الحرب العالمية الثانية عام 1939 حاولت بريطانيا التقرب من العرب فأصدرت الكتاب الأبيض الذي نص على تحديد الهجرة لـ 75 ألف يهودي خلال الخمس السنوات التالية، ومنع الهجرة بعدها إلا بموافقة العرب غير أن هذه القوانين لم تطبق على أرض الواقع خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق رئيسها ترومان وجه نداء إلى الحكومة البريطانية من أجل السماح الفوري بدخول 100 ألف يهودي من ألمانيا إلى فلسطين، فازدادت الهجرة ما بين 1939-1948 وتسلل المهاجرون القادمون من بولندا ورومانيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر واليمن وتركيا واختبئوا في مستوطنات الكيبوتز.

ودون مبالغة فإننا نتأكد أن النازية في هذه المرحلة قد خدمت الصهيونية وأنقذتها من حيث الهجرة وبعثت حلم العودة من جديد، فقد تعالت صيحات ودعاوى الاضطهاد وأخذ زعماء الصهيونية يدعون يهود ألمانيا للفرار بأسرع ما يمكن، ومن المفارقات العجيبة أن كافة الأبواب موصدة عدا فلسطين، ولم يقبل في عام 1935 إلا أعداد قليلة من اللاجئين اليهود الألمان في البلدان التي كان اليهود يتمتعون فيها بنفوذ كبير، 6252 في الولايات المتحدة الأمريكية، 3159 في الأرجنتين، 1078 في إفريقيا الجنوبية، 6849 في كندا ولكن في العام نفسه وصل إلى فلسطين 61854 لاجئا فحدث تلاقي عجيب بين العدوين اللدودين !! وربما هو تواطؤ سري بين زعماء النازية وزعماء الصهيونية، لحمل اليهود على الهجرة إلى فلسطين بكل الأساليب حتى ولو كان الذبح، وقد كان بإمكان زعماء الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية إنقاذ أعداد هائلة من يهود ألمانيا، وبولندا إلا أنهم لم يقوموا بأي جهد لتحقيق الهدف وهو الهجرة نحو فلسطين، بل إن المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية عقدتا اتفاقا مع الحكم النازي في ألمانيا لتسهيل عملية هجرة اليهود من ألمانيا وتنظيم إخراج أموالهم، وبموجب هذا الاتفاق استطاع اليهود إخراج حوالي 32 ألف مليون جنيه، أو ما يعادل 10 أضعاف ما جمعته الجباية اليهودية حتى ذلك الوقت.

وقد صرّح الصحفي الألماني هانز "أن الصهاينة لم ينظروا إلى استلام النازية السلطة ككارثة قومية، بل كانوا يرون في ذلك فرصة تاريخية نادرة لتحقيق المخططات الصهيونية."، وهو ما ظهر على أرض الواقع ففي عام 1933 كان عدد اليهود 238 ألف أي قرابة 20% من مجموع سكان فلسطين

، وقفز العدد عام 1936 إلى 404 ألف نسمة، واستمرت بريطانيا في سياسة تشجيع الهجرة اليهودية بعد هزيمة ألمانيا عام 1945م، وعملت الحركة الصهيونية في مرحلة الهجرة الخامسة على تجميع الأطفال اليهود من أوروبا ونقلهم إلى فلسطين، وعرفت هذه الهجرة باسم "هجرة الشباب" وأنشأت الوكالة اليهودية دائرة خاصة بهجرة الشباب، وتمكنت الحركة الصهيونية من نقل حوالي 30 ألف طفل يهودي إلى فلسطين من عام 1933 إلى عام 1948، وتنوعت أماكن الهجرة اليهودية كما تنوعت الفئات العمرية ومست حتى يهود البلدان العربية والإسلامية بنسب متفاوتة كهجرة يهود المغرب وتونس والجزائر واليمن خاصة بعد إعلان قيام الكيان عام 1948.

واستوطن فلسطين يهود رأسماليون من أوروبا وأرباب المهن الحرة وذوي الثقافة والعلم، وكان من بينهم 25.130 مهاجرا يحمل كل واحد منهم أكثر من ألف جنيه، وفي عام 1935 وحده دخل 6309 من الأثرياء، فأسفر ذلك عن زيادة في الصناعة والزراعة بعد تشغيل رؤوس الأموال، ومع أحوال الحرب العالمية الثانية وإغلاق أبواب المنافسة ضد البضائع الأجنبية ازدهر اقتصاد الصهاينة، فكانت حصة الصناعة على سبيل المثال من الناتج الكلي لاقتصاد الصهيوني عام 1936 نحو 26% ارتفعت هذه النسبة بتأثير الحرب حتى بلغت 41.3% عام 1945، كما نشطت أعمال تشيد البنية التحتية للكيان الصهيوني.

ورغم أن هذه الفترة شهدت تصاعد المقاومة العربية للانتداب وسياسته التي فتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعها، فكانت ثورة 1935 و 1936 و 1939 لكن السلطات البريطانية لم تقم إلا بتعديلات على قانون الهجرة في أعوام 1921 و 1925 و 1926 و 1927 و 1929، وهذه التعديلات شكلية فقط، وعلى المستوى الدولي، أقدمت العديد من البلدان على وضع قيود على هجرة اليهود إلى أراضيها على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت عام 1921 قانون يحد نسبة المهاجرين الجدد إليها بما يعادل 3% ثم خفضتها إلى 2% عام 1924 واستمرت في تخفيض عدد التأثيرات الممنوحة لليهود وفعلت بريطانيا وجنوب إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية نفس الأمر الذي فعلته أمريكا.

وتمت الهجرة الأخيرة خلال الحرب العالمية الثانية حتى قيام الكيان الصهيوني 1945 إلى 1948، وكانت هذه الهجرة عبر كل الطرق بحرا وبراً وبلغ عدد المستوطنات اليهودية عام 1947 على جميع أرض فلسطين

حوالي 363 مستوطنة، وارتفع عددها إلى 724 عام 1968 وقد تم تدمير نحو 61 قرية عربية خلال العهد البريطاني، فضلا عن تشريد العديد من العائلات، وبلغ عدد اليهود في فلسطين عام 1948 حوالي 649623 يهوديا، وكانت الهجرة تتم عبر عدة طرق ومن بينها الهجرة المباشرة أو الشرعية من منظور صهيوني وبريطاني والتي تمت بموافقة بريطانيا ورضاهها، والهجرة غير المباشرة أو غير الشرعية والتي تمت دون علم بريطانيا أو التظاهر بعدم العلم وتمت عن طريق الرياضة والحفلات، إذ كانت الفرق الرياضية تحضر من كل الأقطار الأوروبية ويحضر معها الكثير من المتفرجين والإداريين و الذين يمكثون بعد انتهاء الحفلات والنشاطات الرياضية، وكذلك هناك أساليب أخرى، كحضور اليهود للمعارض في فلسطين ثم لا يرجعون إلى بلدانهم، وأيضا استقدمت الوكالة اليهودية العمال لتعمر المصانع والشركات بأعداد كبيرة ووافقت السلطات البريطانية على جلبهم من عدة أماكن، وتظاهر بعض المهاجرون اليهود أنهم يحتاجون الدراسة في الجامعة العبرية والمدارس الزراعية أو الهجرة من أجل السياحة، أو من أجل التطوع في الجيش الإنجليزي، أو من أجل لم شمل الأبناء والعائلة وحتى يعقود زواج صوري مع مهاجري الدفعات الأولى، كما تسلل اليهود عن طريق البحر من مختلف البواخر إذ بعد وصولها السواحل الفلسطينية، كان المتسللون اليهود يواصلون سيرهم إلى البر الفلسطيني بواسطة القوارب أو حتى السباحة، وتنبه الفلسطينيون إلى ذلك وأسسوا فرقا من الكشافة التي تصدّت لهذا النوع من المهاجرين، لقد كان اليهود يدخلون سرا وعلانية وصرّح المندوب السامي الإنجليزي عام 1934 أن اليهود الذين دخلوا البلاد بطرق التهريب أكثر مما دخلوها بجوازات سفر، وحتى جوازات السفر زوروا وتلاعبوا بها.

لقد شهدت حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال الانتداب البريطاني تطورا، ارتبط ببعض الأحداث التي ظهرت على الساحة السياسية كحركة "معاداة اليهود" التي اشتدت خاصة في روسيا ثم مع ألمانيا النازية، والتي انعكست إيجابا على مشروع الهجرة، ويمكن القول أن الصهيونية قطعت شوطا كبيرا خلال مرحلة الانتداب البريطاني وحققت عدة نتائج فقد اختار الصهاينة المواقع الإستراتيجية لإقامة مستعمراتهم في فلسطين، فكانت قلاعها حصينة وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى باسروا ببناء "بنيا ميينا" عام 1919، التي عرفت باسم "الشونة اليهودية" نسبة إلى قرية الشونة العربية الواقعة على بعد 41 كيلومتر جنوب حيفا، وفي عام 1920 بنيت مستعمرة "قريات عناييم" في جبال القدس في الشمال الغربي من

قرية أبو غوش ومستوطنة "داجانيا أ" أو "داجانيا ب" بجوار سفح العربية من أعمال طبرنة.

ومن بين أهم الصفقات التي تمت لشراء الأراضي لصالح اليهود كانت ما بين عام 1920 و 1925 واشترت عدة جمعيات يهودية أراضي في مرج ابن عامر بلغت مساحتها حوالي مائتي ألف دونم، واشتمل البيع على 22 قرية وبلغ عدد الذين أخرجوا من هذه القرى ما يقارب 1746 عائلة ضمت نحو 8730 نسمة وقد كانت هذه البيعة عند الصهاينة من أهم الصفقات الكبرى التي تم الاستحواذ فيها على أراضي فلسطينية.

واشترت جمعية الصندوق اليهودي القومي في عام 1929 حوالي 30826 دونم من أراضي وادي الحوارث العربية في قضاء طولكرم، كما اشترت شركة "تحسين الأراضي الفلسطينية اليهودية" عام 1934 امتياز تجفيف بحيرة "الحولة" من الحكومة العثمانية وتبلغ مساحتها 56939 دونم، وارتفع عدد المستعمرات اليهودية في ريف فلسطين من 73 عام 1922 إلى 123 عام 1931 إلى 193 عام 1936 إلى 287 عام 1945 بالإضافة إلى 6 مستعمرات أصبحت مدنا عام 1942.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجة اليهود في امتلاكهم للأراضي بأنها كانت عن طريق الشراء بثمن غال هي في الحقيقة مجرد ادعاء لأن العملية كانت سلبا ونهباً بمساعدة بريطانيا، وحتى ما تم شراؤه غدرا من أراضي فإنها لم تشكل لاحقا إلا نسبة ضئيلة من المساحة التي تمت السيطرة عليها في "إسرائيل" في الوقت الحاضر، وتعرض الكثير من الملاك منذ أن بدأ الصهاينة عملية شراء الأراضي إلى النصب والاحتيال فأراضي قرية المطلة التابعة لقضاء مرجعيون على سبيل المثال وبيوت الناس بيعت لأوسوفيتسكي وكيل البارون روتشيلد دون موافقة أصحابها، وبواسطة الإداريين المحليين وفي برقية التلغراف التي أرسلها مختار القرية إلى الصدارة بين للفلاحين أن المأمورين أجبروهم على مغادرة بيوتهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم ولا يزالون يقيمون فيها، وطالبوا برفع الظلم عنهم لكنهم لم يحصلوا على نتيجة إيجابية، وأخذت قرية المطلة الواقعة في أقصى شمال فلسطين والمحتلة عام 1896 مكانها في خارطة المستوطنات باعتبارها مستوطنة المطلة.

لقد شكل النصب والاحتيال والنهب المنهج الصهيوني في الاستحواذ على الأراضي والبيوت والبساتين والأموال الخاصة بالفلسطينيين، منذ بداية

مشاريع الاستيطان 1882 وإلى 1914 وساهمت أيضا الإدارة العثمانية الفاسدة في انتقال أراضي ميرية إضافة إلى أراضي وقفية شاسعة جدا إلى أيادي الصهاينة مقابل مصالح موظفي الدولة الشخصية، دون موافقة الفلا حين الذين كانوا يستعملونها، وسيطر اليهود على أراضي تقدر مساحتها في عام 1947 بـ 7.8% من فلسطين واستطاع الصهاينة شرائها من ملاكين من سوريا ولبنان حيث كانت لهم أملاك في فلسطين، بينما الفلاح الفلسطيني لم يقدم على بيع أرضه لأنها مصدر كسبه الوحيد، وهي التي تحدد مركزه الاجتماعي بين عشيرته فهي أرضه وعرضه، وذكرت لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية في تقريرها عام 1946 أن مساحة الأراضي المملوكة لليهود في فلسطين بلغت 1588365 دونم، وهو بمقدار 7% من مساحة فلسطين، وعندما أعلن اليهود دولتهم عام 1948 لم يكن في ملكيتهم إلا هذه النسبة من مساحة فلسطين، واستولوا لاحقا على مساحات جديدة من الأراضي بواسطة الحروب وطرد السكان.

تمكنت الحركة الصهيونية بإصرارها في زرع الصهاينة وبناء المستوطنات على أرض فلسطين واحتلالها حتى قبل خروج البريطانيين منها، إذ لم يكن ينقصهم الكثير من مظاهر الدولة عدا المقومات القانونية والأكثرية العددية، فلقد كانوا يتمتعون بالكثير من مميزات الحكم الذاتي، وسيّرت الوكالة اليهودية حياتهم عن طريق دوائرها المختصة بالعمل السياسي والمالي والتعليمي والصحي والاستيطاني والزراعي وغيرها، بلغت الأمور بالصهاينة حتى أكدوا أنهم هم من وضع بريطانيا وجعلها حاكمة في فلسطين فقد أشار إلى هذا حاييم وايزمن بقوله: "وهنا لا بد من إيضاح أمر، فنحن اليهود كنا نسعى إلى جعل فلسطين وطننا لنا وإقامة مملكة لنا فيها، وقد دعونا الإنجليز إلى حكمها على هذا الأساس ثم جعلنا جامعة الأمم تنتدب الإنجليز على فلسطين لهذه الغاية فنحن الذين أعطينا فلسطين للإنجليز مؤقتا وليس الإنجليز هم الذين وهبوا لنا."

ونجح الصهاينة استكمالاً لمشروعهم الاستيطاني في غرس فكرة الترحيل للفلسطينيين من وطنهم إلى البلدان العربية المجاورة، وتضمنت خططهم المشهورة "دالت" تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية، وطرد سكانها خارج فلسطين، والسيطرة على الشرايين الرئيسية للمواصلات والمواقع الاستراتيجية في القدس ويافا واللد والرملة وحيفا، وقررت الوكالة اليهودية عن طريق زعيمها بن غوريون باستعمال القوة العسكرية والمجازر الجماعية لإجبار السكان على المغادرة وعبر بن غوريون

عن هذه الاستراتيجية عام 1947، أنه في كل هجوم يجب توجيه ضربة حاسمة تؤدي إلى تدمير المكان وطرد سكانه والاستيلاء على أماكن سكنهم، وأعلن عن مخطط الترحيل في 7 شباط 1948 بأنه ستطرأ تغييرات كثيرة على هذه الأرض خلال أشهر الكفاح الستة والثمانية أو العشرة المقبلة، وبأنه على وجه التأكيد ستحصل تغييرات من الناحية السكانية لفلسطين، وبدأت العصابات اليهودية المسلحة الهاغاناه والأرغون وشتيرن بممارسة الإرهاب، وحرقت وتدمرت القرى العربية وارتكاب المجازر الجماعية لترحيل العرب عن مدنهم وتحقيق خطة "دالت" والمخططات الصهيونية لاقتلاع العرب، ومن أشهر المجازر المرتكبة مجزرة دير ياسين عام 1948 التي نجحت فيها الصهيونية بإبادة قرية بأكملها وإرهاب العديد من السكان الفلسطينيين الذين فروا إلى الخارج، وسنخصها بالذكر لاحقاً.

لقد كانت عمليات الهجرة والاستيطان مدروسة بشكل دقيق، ولم تترك المستوطنات اليهودية دون موجه وحراسة ومشاريع، بل أقيمت لها حراسة خاصة ومشاريع تعليمية وبدأ التعليم اليهودي في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر، أي مع بداية موجات الهجرة اليهودية إليها، واستمر بعد الانتداب البريطاني وظهرت ثلاثة أنواع من المدارس الموجهة لليهود، المدارس اليهودية التقليدية الشبيهة بكتاتيب المسلمين، وركزت على تلقين مبادئ الدين اليهودي، مدارس الإرساليات اليهودية وكانت تابعة للجمعيات اليهودية، ولقنت اللغة العبرية، المدارس الصهيونية والتي بدأت بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 واعتبرت النواة الأولى في التعليم الصهيوني، وعرفت مرحلة الانتداب البريطاني نوعين من التعليم بالنسبة لليهود تعليم عام وتعليم خاص، واعتمد التعليم اليهودي على دعم الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب البريطاني وجمعية الاستعمار اليهودي ولجنة التعليم التابعة لدائرة الأيتام اليهودية بالإضافة إلى التبرعات، وكانت المسيرة التعليمية قد تدعمت بصدور عدد من الصحف والمجلات والأسبوعيات وإنشاء جمعيات والجامعة العبرية، مما انعكس إيجاباً على تطور الثقافة الصهيونية.

وتعد الجامعة العبرية من أكبر إنجازات الصهاينة فقد كانت حلم القادة على رأسهم حاييم وايزمان الذي أشار أنه أثارة مسألة النقاش حولها منذ المؤتمر الأول، وحاول هرتزل الحصول على فرمان من السلطان عبد الحميد لإقامتها لكنه على ما يبدو قد فشل، واستمرت فكرة الجامعة في النمو مع المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1907 وأثيرت أيضاً عام 1913، إلى أن قرر

المؤتمر الصهيوني الحادي عشر إنشائها وبدأ تنفيذ القرار الذي خطى حاييم وايزمان خطواته عن طريق الحصول على الموقع المناسب على جبل الطور، الذي أعجب هو شخصيا به حين زار القدس عام 1907 وحصل المشروع على دعم الصهاينة والنخبة اليهودية ماديا ومعنويا، وكان الموقع ملكا لسيدة إنجليزية وطلبوا منها شراءه عام 1916 لكن السيدة قدّمت لهم الموقع بصورة مجانية، وكان الحجر الثاني في الجامعة هو بناء قطعة الأرض الممنوحة لهم لتخزين الكتب التي كانت بحوزة وايزمان ومن معه من الصهاينة، وأخيرا تم قرار فتح الجامعة في أول نيسان عام 1925 بوصول بلفور إلى القدس للمشاركة في مراسيم التدشين وسط موجة من سخط العرب التي لم يبال لها الصهاينة وأقاموا حفلتهم الرائعة.

وبهذا كانت عملية الاستيطان عملية متكاملة امتزجت فيها الهجرة بالاستيلاء على الأراضي وتوفير المتطلبات الضرورية للمستوطنين من تعليم وعمل وحماية، وساهمت في هذه العملية عدة جهات ودول على رأسها بريطانيا ودول أجنبية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وبذل أول مندوب سامي بريطاني "هربرت صموئيل" في فلسطين جهودا معتبرة لتهوديد المكان، وفسح المجال للهجرة اليهودية وزيادة ممتلكات الصهاينة من الأراضي على حساب العرب، فاستيلاء اليهود على أراضي مرج ابن عامر من عائلة سرسق اللبنانية قد نتج عنه تشرد 900 عائلة عربية من المزارعين، كما تعمّدت السلطات البريطانية إيقاع العرب في مشاكل اقتصادية كرفع الضرائب ومنع تصدير المحاصيل ومنحت الامتيازات لليهود، واعترفت بـ الوكالة اليهودية كهيئة تشرف على شؤون اليهود في فلسطين، واعترف الصهاينة بدورهم علنا بالمجهود الكبير والمساعدات الجمة التي أغدقتها بريطانيا وحكامها والطبقة السياسية عليهم، فبريطانيا عملت لليهود أكثر من اليهود، وهي من تصدّرت لاسترجاع الوطن لأصحابه حسب الزعيم الصهيوني وايزمان.

ومنحت بريطانيا أراضي شاسعة لليهود، وألغت كل القوانين والأنظمة العثمانية التي كانت تمنع اليهود من امتلاك الأراضي في فلسطين، واستبدلت بقوانين جديدة ساعدت هذه الفئة على امتلاك مساحات كبيرة من الأراضي، فبواسطة السياسة البريطانية تحصل اليهود على جبل الزيتون وصهيون والمكبر خارج القدس القديمة، إذ ساهم هربرت صموئيل على منحهم الأراضي التي تعود لملكية الدولة، وبني اليهود على هذه التلال الثلاث مدينة القدس الجديدة، ووضع صموئيل بنفسه حجر الأساس للجامعة

العبرية، ومستشفى "هداسيا على جبل المكبر" ومنحهم سفوح جبل الكرمل المطلة على حيفا الغربية وبني اليهود عليها مدينة "هدار هكرمل"، وكذلك منحهم أراضي واسعة شمال تل أبيب بطول 20 كلم بحجة أنها أراضي رملية، وتوسعت تل أبيب على حساب هذه الأراضي حتى أصبحت أكبر مدينة يهودية في فلسطين، وبهذا شكلت هذه المدن الثلاث أكثر من نصف اليهود في فلسطين، والتي بنيت على أراضي منحها حكومة الانتداب لليهود دون مقابل.

ولم تكتف سلطات الانتداب بمنحهم الأراضي فقط بل منحهم مشاريع صناعية هامة كمشروع كهرباء فلسطين فقد حصل بنحاس روتنبرغ (p.Rotembg) على مشروع كهرباء فلسطين لمدة 75 عاما، وكما سارت القوانين في صالح اليهود كانت تسير في غير صالح العرب الذين أثقل كاهلهم بالضرائب ومنع تصدير محاصيلهم الفلاحية فكسدت تجارتهم وتراكت الديون عليهم وكانت هذه سياسة بريطانيا لدفعهم على بيع أراضيهم وتهجيرهم منها.